

داخل الاراضي الفلسطينية المحتلة، حسموا، على الارض، هذه المسألة، أعلن الملك الاردني حسين قراره فك الارتباط بين ضفتي نهر الاردن، وذلك استجابة للقرارات العربية، وللمطالب الفلسطينية، بهذا الشأن، كما أفاد بذلك قراره^(٢٨). وقد اعتبرت قيادة الانتفاضة قرار الاردن هذا انتصاراً لها، حيث «أن الاجراءات الاردنية بفك الارتباط القانوني والاداري هي أحد أهم الانجازات السياسية للانتفاضة، والتي نزعته حقاً فلسطينياً ظل مسلوباً طوال أربعين عاماً من الوصاية واللاحاق» (النداء الرقم ٢٤).

وكان في خلفية القرار الاردني آياها الخوف من: أما ان يذهب الاسرائيليون، لحل مشكلتهم مع الانتفاضة، الى استخدام القوة لتنفيذ مقولة «الوطن البديل»؛ وأما ان تمتد الانتفاضة الى الضفة الشرقية، المشبعة فلسطينياً، بشراً ومشاعر. وفي كلتا الحالتين ضياع الهاشميين، وهو ما حاول الملك تجنبه في قراره.

خيبة لا تبلغ حد اليأس

يتضمن تعبير «عودة مصر الى العرب»، أو «عودة العرب الى مصر» معنى سياسياً يُحدّد، من بين ما يحدّه، موقفاً عربياً من قضية الصراع العربي - الاسرائيلي. فسياسة مصر تجاه هذا الموضوع تبلورت، عملياً، في عهد الرئيس المصري الراحل، أنور السادات، وكان تطبيقها العملي باتفاقيتي كامب ديفيد. وهذه السياسة تعتمد على مبدأ التفاوض السلمي المباشر مع اسرائيل تحت اشراف الولايات المتحدة الاميركية، كشريك كامل الشراكة في التسوية، بما يعنيه ذلك قبول اسرائيل كدولة شرق أوسطية في المنطقة، من جهة، وقبول ادخال المنطقة في النظام العالمي، كطرف داخل الاستراتيجية الكونية للولايات المتحدة الاميركية، من جهة أخرى. وتمثلت الترجمة العملية لهذه السياسة في اتفاق السلام المصري - الاسرائيلي، بكل ما احتواه من تفاصيل (تبادل دبلوماسي، وتجاري، وتطبيع علاقات، الخ)، وبالتعاون العسكري المصري - الاميركي (مناورات مشتركة) كجزء من تلك التسوية، وكأكيد شراكة الولايات المتحدة الاميركية فيها، مقابل تقديم مساعدات اقتصادية، وعسكرية، من الولايات المتحدة الاميركية الى مصر.

ومن يدقق يرى ان تنفيذ اتفاقيتي كامب ديفيد قد اقتصر على الشق المتعلق بالسلام بين مصر واسرائيل، في حين تجاهل الطرفان، أو الاطراف الثلاثة، الاقتراب من الشعب الفلسطيني في الاتفاقيتين. وذهب المسؤولون المصريون في تبرير ذلك الى القول بعدم قبول الطرف الفلسطيني بالاتفاقيتين المذكورتين؛ وبالتالي لا يحق لمصر ان تفاوض باسم غيرها على موضوع لا يهّمها؛ لكن هذا التبرير يتناقض وشعار «مركزية القضية الفلسطينية» في السياسة العربية عموماً، ومصر من ضمنها. وفي رأينا، ان القراءة السياسية لتطبيق اتفاقيتي كامب ديفيد انما تفيد بأن معظم أقطار الدول العربية، يتشدد في كل ما يمس أو ما له علاقة بشؤونه القطرية، ويتهاون، أو مستعد للتنازل، في ما يخص «القضية المركزية»، كما يطلقون عليها.

هذه السياسة، كما نفهمها، ليست حكراً على مصر. فمعارضة الدول العربية، في حينه، لها (١٩٧٨)، التي قادتها سوريا، لم تكن معارضة للسياسة، بل معارضة لأسلوب ادارتها، حيث كان مطلب سوريا ادارة جماعية لهذه السياسة، والوصول الى تسوية على كل الجبهات في آن. وحوربت نتائج تلك السياسة المصرية لأنها «صفتة منفردة»، وليس لطبيعتها. ويلاحظ المراقب ان قرار «عودة مصر الى العرب» أو «عودة العرب الى مصر» قد اتخذ في «قمة عمان» (١٩٨٧) التي مثلت